ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.1 بالمئة في أغسطس

«المركز»: السوق الكويتي يقود أسواق الخليج لمواصلة مسيرة التعافي مع نظرة إيجابية للمستثمرين

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر أغسطس 2020، أن أسواق الأسهم الخليجية واصلت مسيرتها الإيجابية للشهر الخامس على التوالي في أغسطس، مدعومةً بالنظرة الإيجابية من جانب المستثمرين والمكاسب التي سجلتها أسعار النفط.

ولقد شهدت الأسواق الكويتية حالة من الأداء الايجابي، حيث سجل المؤشر العام للأسهم الكويتية مكاسب بنسبة 6.6% في شهر أغسطس.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المُركّب لدول مجلس التعاون الخليجي حقق مكاسب بنسبة 6.1 %، فيما أعلنت جميع الأسواق عن تحقيق أرباح.

ومن بين القطاعات الكويتية، كان مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أفضل القطاعات تحقيقاً للربح، حيث سجل ارتفاع بنسبة 9.9 %، بينما شهد مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية أكبر تراجع، حيث انخفض بنسبة 5.1 % خلال الشهر.

وذكر تقرير «المركز» أن بنك الكويت الوطني كان من بين أكبر الشركات تحقيقاً للربح، حيث سجل أعلى معدل ربح بنسبة 9.0 %، بينما سجلت شركة أجيلتي للمخازن العمومية خسارة بنسبة 2.5% خلال الشهر. وبلغ معدل ربحية المؤشر العام للأسهم الكويتية 12.8 بنهاية الشهر.

كما ارتفع معدل السيولة في السوق في أغسطس بنسبة 45% مقارنة بشهر يوليو وفقاً لمتوسط قيمة التداولات اليومية ليصل إلى 118 مليون دولار أمريكي. وأقر مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) قانوناً يسمح للشركات بالتسوية الوقائية باتفاق الدائن والمدين وإيجاد خطة لإعادة الهيكلة قبل إشهار الإفلاس. ويهدف هذا القانون إلى حماية الشركات المتعثرة وجذب المستثمرين الأجانب.

كما وافق مجلس الأمة على اقتطاع نسبة مئوية من إيرادات الدولة إلى احتياطي الأجيال القادمة وذلك في حال تحقيق فائض فعلي في نتيجة الحساب الختامي. بينما أعاد مجلس الأمة قانون الدين العام إلى اللجنة المالية لمزيد من الدراسة. وفي الوقت ذاته، نوه وزير المالية إلى وجود نضوب في سيولة الخزينة في ظل الانخفاض السائد في أسعار النفط.

وأشار التقرير أن بورصة دبي حققت مكاسب بنسبة 9.5 % في أغسطس، تليها البحرين والسعودية، اللتان سجلتا ربحاً بنسبة 7.0 % و6.5 % على التوالي. وقرر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تيسير الحدود الإلزامية «مؤقتاً» لكل من نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة ونسبة القروض والسلفيات إلى مصادر الأموال المستقرة حتى 31 ديسمبر 2021 بغية تشجيع الإقراض للشركات.

واستقر مؤشر مديري المشتريات في السعودية عند 50 في يوليو بينما طرأ تحسن طفيف على مؤشر مديري المشتريات الإماراتي ليبلغ 50.8.

كما قفز مؤشر أسعار المستهلكين في السعودية بنسبة 6.1% على أساس سنوي في يوليو نتيجة تطبيق الزيادة في ضريبة القيمة المضافة اعتبارًا من 1 يوليو 2020.

من ناحية أخرى، خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف البحرين إلى B + من BB– مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى الزيادات الملحوظة في عجز الميزانية والدين الحكومي، مما تسبب في انكماش حاد للناتج المحلي الإجمالي والضغط على احتياطيات النقد الأجنبي المنخفضة.

كما خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف عُمان من BB إلى BB– مع نظرة مستقبلية سلبية، مشيرة إلى استمرار تآكل الميزانية العمومية والميزان الخارجي.

وذكر تقرير «المركز» أن شركة صناعات قطر («قطر») وبنك الإمارات دبي الوطني («الإمارات») كانا من بين أكبر الشركات الخليجية تحقيقاً للربح مسجلين زيادة بنسبة 26.1 % و22.2 % على التوالي في أغسطس.

وأعلنت شركة صناعات قطر عن شراء حصة شركة قطر للبترول البالغة 25% في شركة قطر للأسمدة مقابل 1 مليار دولار أمريكي. وبالتالي، أصبحت شركة صناعات قطر المالك بنسبة 100 % لأكبر منتج لليوريا في العالم من موقع واحد.

كما يدرس بنك الإمارات دبي الوطني الاستحواذ على بنك بلوم مصر وبنك عودة بمصر. تخطط أرامكو السعودية للإبقاء على توزيعات الأرباح رغم انخفاض الأرباح بنسبة 73 % على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020.

وسادت حالة من الإيجابية في أداء أسواق الأسهم العالمية، مدعومة بمؤشرات التعافي الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 6.5 % في أغسطس. وارتفعت الأسهم الأمريكية (إس أند بي 500) بنسبة 7.0 % في شهر أغسطس بفضل البيانات الاقتصادية المواتية وآمال التوصل إلى لقاح.

الاتجاهات العامة للأسواق - أغسطس 2020

	آخر إغلاق	أغسطس %	2020 %
حقوق الملكية			
ستاندرد آند بورز أسواق الخليج	105	6.1	9.4-
السعودية (تاسي)	7,941	6.5	5.3-
قطر (مؤشر بورصة قطر)	9,845	5.1	5.6-
أبو ظبي (مؤشر أبوظبي)	4,519	5.0	11.0-
الكويت (مؤشر السوق العام)	5,294	6.6	15.7-
دبي (مؤشر سوق دبي العام)	2,245	9.5	18.8-
البحرين (مؤشر البحرين العام)	1,381	7.0	14.2-
عُمان (مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية)	3,772	5.7	5.3-
السلع			
خام برنت (دولار أمريكي)	45	4.6	31.4-
الذهب (دولار أمريكي)	1,970	0.3-	29.8

«غولدمان ساكس» يرفع توقعاته لأسعار النفط خلال عامين

هبوط أسعار النفط وسط مخاوف متعلقة بتعافي الطلب

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الخميس وسط مخاوف متعلقة بسرعة تعافي الطلب على البنزين في الولايات المتحدة ومتابعة مستجدات «كورونا». وأظهرت البيانات تراجع الطلب على البنزين في الولايات المتحدة إلى 8.78 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع الماضي، مقارنة بمستوى 9.16 مليون برميل يومياً في الأسبوع السابق له.

ومن جانبه، توقع «كومنولث بنك» أن يبلغ متوسط سعر خام «برنت» مستوى 46 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من العام الجاري، قبل أن يصل إلى 55 دولاراً للبرميل بنهاية 2021.

وعلى صعيد التداولات، تراجعت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم نوفمبر بنحو 0.3% إلى 44.28 دولار للبرميل، في تمام الساعة 08:50 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة. فيما انخفضت عقود خام «نايمكس» الأمريكي تسليم أكتوبر بنسبة 0.2% عند 41.43 دولار للبرميل.

في المقابل، أظهر مسح حديث ارتفاع إنتاج دول «أوبك» للشهر الثاني على التوالي خلال أغسطس، مع تخفيف قيود خفض الإنتاج. وأظهرت نتائج المسح ارتفاع إنتاج «أوبك» بحوالي 950 ألف برميل يوميًا خلال أغسطس مقارنة بالشهر السابق، إلى متوسط 24.27 مليون برميل يوميًا.

وصرح مندوب لدى «أوبك» للوكالة قائلاً: الوضع تحسن لكن لم نصل إلى التعافي الشامل بعد، وعلينا الاستمرار في مراقبة السوق ووضع فيروس «كوفيد 19-» بعناية. وبلغ معدل التزام دول «أوبك» باتفاق خفض الإنتاج 99%، مقارنة مع نسبة 95 % في يوليو، بناءً على نتائج المسح.

كما رفع «غولدمان ساكس» توقعاته لخام برنت خلال العام الحالي من 40.5 دولار إلى 43.6 دولار للبرميل، فيما رفع توقعاته للعام المقبل لخام برنت من 55.63 إلى 59.38 دولار للبرميل.

أيضا رفع «غولدمان ساكس» توقعاته لسعر خام نايمكس في 2020 من 36.88 إلى 40.26 دولار، أما بالنسبة للعام المقبل فتوقع البنك ارتفاع الخام الأميركي من 51.38 قرب مستوى 56 دولاراً للبرميل.

أسعار الذهب تواصل الهبوط عالمياً مع مكاسب الأصول الخطرة

واصلت أسعار الذهب تراجعها عالمياً خلال تعاملات أمس الخميس، مع ارتفاع الدولار والأصول الخطرة وقبيل بيانات اقتصادية.

واستمرت أسعار المعدن الأصفر في الهبوط بعد تراجع قوي تجاوز 34 دولاراً في جلسة أمس الأول مع مكاسب قوية للأصول الخطرة. وكشف تقرير «البيج بوك» الصادر أمس عن الفيدرالي الأمريكي، أن الاقتصاد تحسن بوتيرة متواضعة خلال الشهر الماضي.

وينتظر المستثمرون الإفصاح عن بيانات طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة وكذلك عجز الميزان التجاري والنشاط الخدمي في وقت لاحق.

تراجع سعر العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر بنسبة 0.3 بالمائة إلى 1938.90 دولار للأوقية. كما هبط سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنحو 0.3 بالمائة إلى 1937.5 دولار للأوقية.

وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية بنسبة 0.07 بالمائة إلى 92.904.

دبي الأولى عربياً والـ6 عالمياً في «المؤشر السياحة العلاجية»

مروان الملا

حافظت إمارة دبي على موقعها المتقدّم باعتبارها الوجهة العربية الرائدة للسياحة الطبية للعام الثاني على التوالي، وذلك بناءً على «المؤشر العالمي للسياحة الطبية»، والصادر مؤخراً عن «المركز الدولي لبحوث الرعاية الصحية» (IHRC). وبالمقابل، جاءت الإمارة، التي تعتبر إحدى أبرز المراكز المفضلة على الخارطة السياحية العالمية، في المرتبة السادسة عالمياً ضمن قائمة تضم 46 من أهم الوجهات الدولية المتفردة، في إنجاز نوعي يؤكد مجدداً نجاحها في تطوير بنى تحتية حديثة ومرافق طبية متطورة تعزز مقوماتها التنافسية في تقديم خدمات الرعاية الصحية المتقدمة للمسافرين القادمين لأغراض العلاج من مختلف أنحاء العالم.

وتم تخصيص استثمارات ضخمة لبناء مستشفيات حديثة مزوّدة بأرقى المرافق الصحية والتجهيزات الطبية في دبي، إلى جانب استقطاب نخبة الأطباء الدوليين من مختلف التخصصات. وأصدرت «هيئة الصحة بدبي»، خلال النصف الأول من العام الجاري، 3397 ترخيصاً لمنشآت صحية في الإمارة، فيما تم افتتاح 45 منشأة صحية جديدة، إلى جانب مستشفى واحد و10 عيادات طبية عامة ومتخصصة خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الحالية. وبالمقابل، تحتضن دبي 20 مركزاً مرخصاً ومتخصصاً في «الطب التقليدي والتكميلي والبديل» (TCAM) وتقدم المراكز مجتمعةً 8 خدمات مدرجة ضمن «الطب التقليدي والتكميلي والبديل» بإشراف 234 اختصاصي، ويعمل في الإمارة أيضاً ما لا يقل عن 20 مركزاً طبياً متخصصاً تتم إدارته من قبل كفاءات بشرية عالية المستوى.

وبفضل مرافقها الطبية الحديثة وخدماتها الصحية المتكاملة والتزامها القوي بتعزيز تجربة المرضى الدوليين والمسافرين القادمين لأغراض سياحة العافية، شهدت دبي زيادة بنسبة 4% في أعداد السياح الصحيين في العام

وقال الدكتور مروان الملا، المدير التنفيذي لقطاع التنظيم الصحي في «هيئة الصحة بدبي»: «تؤكد نتائج «المؤشر العالمي للسياحة الطبية» مرة أخرى مستوى جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية التي تعزز تنافسية وجاذبية دبي كمركز عالمي رائد للرعاية الصحية المتكاملة

19 مليار ريال أرباح المصارف السعودية خلال 7 أشهر

حققت البنوك العاملة في المملكة «سعودية وأجنبية» أرباحاً بلغت 18.96 مليار ريال خلال أول 7 أشهر من العام الجاري مقابل 29.34 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، بتراجع بنسبة 35.4% أي ما يعادل 10.4 مليار ريال.

ويشمل التقرير الأرباح قبل الزكاة والضرائب لـ11 بنكا وطنيا، إضافة إلى فروع لـ14 بنكا أجنبيا مرخصا للعمل في السعودية، فيما لا تشمل فروع البنوك في الخارج.

ووفقا لبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، جاء التراجع نتيجة تفشي فيروس كورونا عالميا، ما أدى بدوره إلى انخفاض أسعار الفائدة الأميركية، وبالتبعية نظيرتها محليا، مع خفض هامش أرباح القطاع، إضافة إلى إلزام «ساما» البنوك بتأجيل عديد من الأقساط على الشركات والأفراد بسبب الجائحة.

وهبط متوسط أسعار الفائدة بين المصارف السعودية «السايبور» على الودائع بالريال لمتوسط ثلاثة أشهر إلى أدنى مستوى منذ أكتوبر 2015، ليبلغ 0.956 في المائة بنهاية يوليو الماضي، مقابل 2.68% بنهاية الشهر نفسه من العام الماضي.

وبلغ معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» 1% بنهاية يوليو الماضي، وهي مستويات لم تسجل من قبل وفق البيانات المتاحة لدى «ساما»، فيما كانت 2.75% في الشهر نفسه من 2019.. وبلغ معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» 0.5% بنهاية يوليو الماضي، وهو أدنى مستوى منذ 2016، فيما كانت 2.25% بنهاية الشهر نفسه من العام الماضي. وبالعودة إلى أرباح البنوك العاملة في السعودية، فقد تراجعت 4.1%، بما يعادل 185 مليون ريال خلال يوليو من العام الجاري، لتبلغ 4.32 مليار ريال، مقابل 4.5 مليار ريال في الشهر نفسه من العام الماضي.

عبر القطاع العقاري في دبي

«ميدا ليون أسوشيتس» تسعى لجذب 5.5 مليار درهم استثمارات أجنبية

مسعود العور

كشفت «ميداليون أسوشيتس» عن أنّ حزم التحفيز الاقتصادي والمالي، التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات للحد من تداعيات انتشار الوباء العالمي لفيروس «كوفيد19-» المستجد، تمثل دفعة قوية باتجاه تعزيز القطاع العقاري، لافتةً إلى أنها تنطوي على فوائد إيجابية ملموسة على المدى الطويل. وأفادت الشركة بأنّ القطاع العقاري المحلي يواصل إظهار مرونة وقدرة عالية على مواكبة المتغيرات المتسارعة، في ظل الظروف الاستثنائية السائدة ضمن الأسواق العالمية.

ودعماً للجهود الحكومية الحثيثة لإبراز الفرص الاستثمارية الواعدة ضمن سوق العقارات في دبي والترويج لها عالمياً، أعلنت «ميداليون أسوشيتس» أيضاً عن أنها حالياً في مرحلة متقدمة من استكمال عمليات استقطاب استثمارات عقارية أجنبية بقيمة 5.5 مليار درهم إماراتي، على أن يتم توزيعها بين بعض من المشاريع والأصول العقارية الواعدة في دبي، ما يؤكد الاهتمام المستمر من قبل المستثمرين العالميين بالقطاع العقاري على الرغم من الأزمة العالمية. وقال الرئيس التنفيذي لـ«ميداليون أسوشيتس» مسعود العور انه على الرغم من أننا لم نستكمل بعد التقييم الشامل لتأثير الوباء العالمي على العقارات، إلا أننا على ثقة تامة بقوة ومرونة وقدرة القطاع العقاري المحلي على تخطي العقبات غير المسبوقة التي يواجهها العالم اليوم نتيجة انتشار فيروس «كوفيد19-»، وذلك بدعم من الاستجابة السريعة والإجراءات الاستباقية التي اتخذتها حكومة الإمارات لمواجهة التحديات الناشئة بفعالية تامة.

وبالمقابل، ساهمت الحزم الحكومية للتحفيز الاقتصادي والمالي، إلى جانب الخطوات الرئيسية التي قامت بها حكومة دبي و«مصرف الإمارات المركزي» والجهات المعنية الأخرى، في تحقيق فوائد ملموسة ضمن القطاع العقاري، وهو ما سيتواصل بلا شك خلال المرحلة المقبلة، لا سيّما على صعيد تسريع وتيرة انتعاشه والحفاظ على اتجاهه التصاعدي. وبالفعل، أثمر الدعم الحكومي عن تنشيط حركة الأعمال الأساسية ضمن القطاع العقاري، ما يمهد الطريق أمام جذب المزيد من المستثمرين للاستفادة من الخيارات الاستثمارية المتاحة في المستقبل القريب.»

وتتزايد التوقعات الإيجابية بنمو القطاع العقاري في الإمارات، لا سيما في إمارة دبي، على الرغم من تأثير الوباء العالمي. وأظهر السوق العقاري في دبي أداءً جيداً خلال الربع الأول من العام الجاري، محققاً مساهمة اقتصادية بنسبة 8%.

المركزي اللبناني: لدينا 19.5 مليار دولار احتياطات بجانب الذهب

رياض سلامة

قال حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، إن بلاده لديها احتياطات أجنبية تبلغ قيمتها 19.5 مليار دولار علاوة على احتياطيات الذهب، مشددا على أنه يجب إعادة 30 % من الأموال التي خرجت من بنوك لبنان.

وأضاف سلامة، أن البنوك التي لن تمتثل لأحدث توجيهات بشأن معدلات رأس المال سيتعين عليها الخروج من السوق بعد فبراير. وأوضح أن المصرف المركزي لن يستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي، مشددا على أن أحدث قرارات بشأن متطلبات البنوك ستساهم في استقرار سعر صرف الليرة.

وبنهاية الأسبوع الماضي، أخطر مصرف لبنان المركزي البنوك المحلية أن تتحوط لخسائر تبلغ 45 % في حيازاتها من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، بحسب تعميم من البنك المركزي.

وأبلغ ملحق للتعميم الصادر بتاريخ 26 أغسطس آب، البنوك بتجنيب مخصصات لخسارة قدرها 1.89 % على ودائعها بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي استحقاق أقل من سنة، لكن دون حساب خسائر على حيازاتها من شهادات الإيداع بالليرة اللبنانية.

وأعطى البنوك مهلة 5 سنوات لتجنيب المخصصات، قابلة للتمديد إلى 10 سنوات بشرط موافقة البنك المركزي.